التوزيع: عام
E/ESCWA/SD/89/WG.3/12/Rev.1
١٦ تشرين الثاني/اكتوبر ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربية

الاتحاد النسائي العربي العام
بغداد - العراق

الامم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع الخبراء حول
السياسات السكانية والمرأة العربية
١٣-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩
بغداد

التقرير النهائي

89-1545

المحتويـــات

الصفحـة

مقدمـــة ١

أولا - الافتتـاح ٢

ثانيا - إقرار جدول الأعمال ٣

ثالثا - رئاسة الجلسـات ٣

رابعا - أعمال الاجتماع ٣

خامسا- المناقشـات ٤

ألف - قضايا عامة ٥
بـاء - السياسة السكانية الخاصة بالخصوبة ٧
جيم - السياسات السكانية الخاصة بالهجرة وانتقال العمالة ١٠
دال - الاحصاءات والبيانات والدراسات ١٢

سادسا- التوصيـات ١٣

ألف - مسوحات بحوث ودراسات ١٣
بـاء - الندوات والحلقات الدراسية ١٤
جيم - برامج ومشروعات ١٥

سابعـا- توصيات خاصة ١٥

ثامنـا- الجلسة الختامية ١٦

الملاحـــق

١- قائمة بأسماء المشاركين ١٧
٢- جدول الأعمـال ٢٠
٣- جدول الجلسـات ٢١
٤- قائمة الوثائق ٢٣

مقدمـــة

قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع الاتحاد النسائي العربي العام بعقـــد اجتماع للخبراء حول السياسات السكانية والمرأة العربية، في الفترة من ١٣-١٦ تشرين الثاني/ نوفمبـــر ١٩٨٩. ولقد شارك في الاجتماع ٢١ خبيراً من مختلف المجالات في دول المنطقة وجهت اليهم الدعـــوة بصفتهم الشخصية وذلك حسبما هو مبين في الملحق رقم (١).

ولقد هدف هذا الاجتماع الى تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناجمة عـــن السياسات السكانية الخاصة بالخصوبة وبحركة السكان على المرأة العربية بوصفها مسؤولة عن تنفيـــذ سياسات الخصوبة وتحمّل الأعباء الناجمة عن هجرة الرجال الدولية وانتقالهم بين الاقطار العربية، وداخـل القطر نفسه، اضافة الى كونها جزءاً من العمالة المنتقلة بين أقطار المنطقة.

أولا - الافتتـاح

افتتحت السيدة منال يونس عبد الرزاق الألوسي، الأمين العام للاتحاد النسائي العربي العـام، الاجتماع بكلمة رحبت فيها بالسيدات والسادة المشاركين، كما باركت جهود اللجنة الاقتصاديـة والاجتماعية لغربي آسيا وأشادت بما تبديه من حماس ورغبة صادقة في العمل المشترك مع الاتحـاد النسائي العربي العام وما تقدمه من دعم مادي وفني في خدمة الاتحاد.

وأشارت الى أن موضوع تنمية المرأة يعتبر أحد أهم التحديات الكبيرة التي ستواجهها المنطقـة العربية في التسعينات لأنه موضوع يتصل بتفهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر علـى المرأة وأدوارها المتعددة وعلاقاتها المجتمعية وادراكها لذاتها ولمسؤولياتها وحقوقها ومواقف المجتمـع منها حتى يمكن الاعتماد على سياسات ملائمة ووضع الخطط لتطوير ادائها. لهذا فقد أعطى الاتحـاد النسائي العربي العام وبرنامج المرأة في الاسكوا أولوية لدراسة أثر الاوضاع الاجتماعية والاقتصاديـة سريعة التغير على دور المرأة العربية في أسرتها وفي المجتمع. ويأتي تنظيم هذا الاجتماع ضمن اطار هذه الأولوية. فالسياسات السكانية لها علاقة بالمرأة، وهي عنصر مشارك أساسي في تنفيذها عن طريـق الانجاب وتحمّل المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية الناتجة عن التنشئة الاجتماعية للأطفـال خاصة عند انتقال رب الاسرة للعمل. كما أن هذا الاجتماع سيلقي الضوء على الآثار الاجتماعية والنفسيـة لتلك السياسات السكانية على المرأة العربية بحيث تستطيع المرأة نفسيا ومؤسسيا وبمساندة مجتمعيـة تحمل هذه المسؤولية الكبرى.

وأشارت إلى أن انعقاد هذا الاجتماع في بغداد تزامن مع زهو العراق بنصره وفرضه ارادة السلام وتحرير الارض الوطنية واعادة إعمار مدينة البصرة ومدينة الفاو (مدينة الفداء وبوابة النصر العظيم) في ظل رعاية وقيادة السيد الرئيس القائد صدام حسين.

وقامت السيدة ثريا احمد عبيد، مسؤول أقدم للشؤون الاجتماعية/برنامج المرأة والتنميـة، بالترحيب بإسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالخبراء المشاركين في هذا الاجتماع، وبيّنـت أن هذا النشاط هو أحد البرامج المشتركة بين الاتحاد النسائي العربي العام والأمانة التنفيذية للاسكـوا، حيث تقوم المنظمتان بتنسيق برامجهما حول الأسرة العربية، بدءاً بالدراسة الميدانية الاستطلاعية التـي أجراها الاتحاد في معظم دول المنطقة حول الأسرة العربية. وأشارت الى أن الاسكوا بدأت بنشاط حـول الأسرة العربية وستركز خلال برنامجها للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ على هذا الموضوع تحت برنامج العمل المسمى «البديل الثالث للمرأة العربية». ثم أكدت على أهمية هذا الاجتماع لأنه يهدف الى توجيه الانتباه الـى أن هناك إغفالاً كاملاً للدور الذي يمكن ان تقوم به المرأة في صياغة السياسات السكانية خاصة وإنهـا مسؤولة عن تنفيذها أو تحّمل تبعاتها. واختتمت حديثها بتبيان أهمية هذا الاجتماع إذ أن المرأة العربيـة مسؤولة عن تنفيذ السياسات السكانية الخاصة بالخصوبة، المؤيدة والمخفضة للانجاب على حد سواء، وهـي التي تتحمل نتائج حركة الرجال خارج المنطقة العربية وداخلها، وكذلك نتائج عودتهم الى مواطنهـم الأصلية.

وهي في كلتا الحالتين غير مؤهلة لتحمل هذه المسؤوليات الأسرية والمجتمعية. لذلك ينعقد هذا الاجتماع ليبين بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للسياسات السكانية على المرأة العربية وتحديد متطلبات هذه السياسة بحيث تستطيع المرأة وبمساندة من الأسرة والمجتمع تحمل هذه المسؤولية الكبرى. وشكرت بإسم الاسكوا والاتحاد النسائي العربي العام صندوق الامم المتحدة للسكان على دعمه المالي الذي سمح بعقد هذا الاجتماع.

ثانيا - إقرار جدول الأعمال

وبعد استعراض جدول الأعمال للجلسات برئاسة السيدة الأمين العام للاتحاد النسائي العربي العام، تمت الموافقة عليه من قبل الخبراء المشاركين في الاجتماع (ملحق رقم ٢). كذلك استعرض التوقيت الزمني للجلسات وتم تعديله حسب ما ورد في المحلق رقم (٣).

ثالثا - رئاسة الجلسات

اتفق المجتمعون على أن تكون لكل جلسة فنية رئيسا، وقد تم اختيار رؤساء الجلسات بالصورة التالية:

الإسم	الجلسة
الدكتورة نازك نصير (مصر)	الأولى
الدكتورة منيرة فخرو (البحرين)	الثانية
الدكتورة أمل فرحان (الاردن)	الثالثة
الدكتور عبد الغفور الأطرقجي (العراق)	الرابعة
الدكتورة هدى زريق (لبنان)	الخامسة
الدكتورة فوزية العطية (العراق)	السادسة
الدكتورة ناهد عسيران (لبنان)	السابعة
الدكتورة موزه غباش (الامارات العربية المتحدة)	الثامنة.

رابعا - أعمال الاجتماع

ناقش الخبراء في الاجتماع أوراق العمل الاقليمية والقطرية التي درست قضية السياسات السكانية الخاصة بالخصوبة والسياسات السكانية الخاصة بحركة السكان، بهدف الوصول الى تبيان القضايا الاساسية التي تحدد أثر هذه السياسات على المرأة العربية، وتحديد بعض المجالات التي يجب العمل على بلورتها وتطويرها. وركز الاجتماع على محورين رئيسيين كما يلي:

المحور الأول : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الخصوبة

(أ) سياسات الخصوبة وأثرها على الهيكل السكاني ودور المرأة العربية فيها: منظور اقليمي.

(ب) أثر السياسات المؤيدة للانجاب على المرأة العربية

- دراسة حالة العراق؛
- دراسة حالة فلسطين.

(ج) أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية:

- دراسة حالة مصر؛
- دراسة حالة تونس.

المحور الثاني: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للسياسات المعنية بالهجرة

(أ) أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية: منظور اقليمي.

(ب) أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية:

- دراسة حالة الاردن؛
- دراسة حالة مصر.

(ج) أثر الهجرة الناتجة عن الحروب على المرأة العربية: دراسة حالة لبنان.

خامسا - المناقشات

بيّنت ورقة العمل الاقليمية وكذلك أوراق العمل القطرية حول سياسات الخصوبة أن هذه السياسات متباينة بين دول المنطقة، فهي مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لكل منها. وتعتمد بعض الدول العربية سياسات وطنية مؤيدة للانجاب وذلك نتيجة للهيكل الديمغرافي لسكانها وللأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة والتحديات التنموية إضافة الى المواجهات العسكرية المتكررة كما هو الحال في العراق ولبنان وفلسطين. وهناك دول عربية أخرى تعتمد سياسات وطنية لخفض الخصوبة والحد من السكان نتيجة لأوضاعها الاقتصادية أو لرغبة البعض الآخر في العمل على تحقيق توازن أفضل بين الموارد البشرية والمادية داخل المجتمع، كما هو الحال في مصر وتونس. وهناك فئة ثالثة من دول المنطقة ممن لديها قناعة بمستوى خصوبة سكانها ولا تجد ما يدعو الى وضع سياسات سكانية محددة.

ولقد أثارت أوراق العمل هذه عدة قضايا حول سياسات الخصوبة كان أهمها ما يلي:

ألف - قضايا عامة

١- إن السياسات السكانية لا بد وأن تهدف الى التكامل بين السكان عربيا، لذلك لا بد من وجود سياسة قومية للسكان تتناسب مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القطرية على اختلافها. إذ أن السياسات السكانية القطرية لن تؤدي الى حل المشكلة السكانية إلا بدرجة محدودة، ولا يمكن مواجهة المشكلة السكانية إلا ضمن منظور قومي يستكشف آفاق التكامل العربي ويضع الآليات الملائمة على المستويين القومي والقطري لتحقيق هذه السياسات.

٢- ان السياسات السكانية قضية سياسية بالدرجة الأولى، وهي كذلك قضية عالمية لها أهدافها الخاصة. والقضية الأساسية من المنظور العربي هي التنمية الشاملة والتي تحتوي على سياسات سكانية تحدث توازنا بين الموارد المتاحة ومتطلبات السياسة السكانية نفسها.

٣- ان السياسات السكانية تتشكل على المستوى السياسي في أقطار المنطقة، وعلى الافراد تقع مسؤولية التعاون في تطبيقها، لذلك تأتي أهمية ايجاد الوسيلة الصحيحة لنقل الموقف من المستوى السياسي المجتمعي الى المستوى الفردي، وكذلك من المستوى الفردي الى المستوى السياسي. أي ان تحديد عدد الاطفال يعتبر قرارا أسريا يواجهه القرار السياسي حول السكان، مما يعني ضرورة حل التناقض -ان وجد- بين الحرية الشخصية وتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالخصوبة.

٤- إن نجاح السياسات السكانية يعتمد أساسا على مشاركة المجتمع في صياغة هذه السياسات ليكون مقتنعا بها ومتقبّلا لتنفيذها لما لها من ارتباط بخصوصية ذلك المجتمع. وهنا يبرز دور المنظمات غير الحكومية وعلى وجه الخصوص المنظمات النسائية في عملية المشاركة هذه.

٥- من الأهمية البالغة وضع اطار زمني للسياسات السكانية في ظل ظروف عسكرية أو اقتصادية واجتماعية أو سياسية محددة، يتم بعده اجراء تقييم للواقع وتحديد لمدى ملاءمة هذه السياسة للمتغيرات التي استجدت، ثم وضع تصور للتحرك المستقبلي في مجال القضية السكانية.

٦- هناك صعوبة في تقييم آثار السياسات السكانية لأن نتائجها تراكمية وغير مباشرة. ولكن هناك حاجة لتقييم مدى تنفيذ هذه السياسات، بدءاً بتقنين آليات خاصة بها وانتهاءاً بقياس مدى واقعية أو ملاءمة هذه السياسات للواقع الاجتماعي.

٧- تقوم وسائل الاتصال الجماهيري بدور هام في إيصال الرسالة حول السياسات السكانية المرغوبة الى أفراد المجتمع، لذلك من الضروري تطوير مخاطبة هذه الوسائل بحيث تتوجه الى الافراد وهي تعبر عن مصالحهم الحقيقية ومنافعهم الذاتية الناتجة عن هذه السياسة.

٨- ان الاستجابة للسياسات السكانية والتي تدعو الى الحد من الانجاب - في ضوء الخصائص السكانية القائمة تأتي من الشرائح السكانية المتطورة في مجال التعليم والعمل، وتكون أقل أثراً على الشرائح السكانية ذات الخصائص الأقل ثقافة، مما يؤدي الى خلل في التركيب السكاني، حيث تزداد الشرائح الأقل حظاً في المجتمع وتنحسر الشرائح المتقدمة ثقافيا.

٩- إن متطلبات التنمية والأمن على حد سواء تضع مسؤوليات جسام على المرأة العربية مما يزيد من تعدد أدوارها ومضامينها، وهذا يستدعي الانطلاق من خصوصية المجتمع العربي والبحث عن أنماط جديدة، مكملة وليست بديلة، لأنماط العمل والتعليم السائدة، تسمح بمرونة في ظروف العمل والتعليم وتواؤم بين متطلبات الانتاج ومسؤوليات المرأة، على أن تكون هذه الانماط مفتوحة للذكور ايضا، وعلى أن تتوجه في المدى البعيد الى تغيير المفاهيم السائدة حول توزيع الادوار بين الجنسين في اطار الأسرة.

١٠- إن النظرة السائدة تحمّل المرأة العربية مسؤولية الانجاب والتنشئة دون النظر الى مسؤولية الرجل في هذه العملية، وهذا يتطلب العمل على إعادة النظر في أدوار الجنسين الأسرية.

١١- تؤثر بعض السياسات تأثيراً مباشراً في الخصوبة، مثل السياسات المتعلقة بتنظيم الأسرة وتقديم الخدمات الصحية للأم وتحديد العمر عند الزواج، وتؤثر سياسات أخرى تأثيراً غير مباشرٍ في الخصوبة مثل تقديم التأمينات الاجتماعية ودعم الاطار الثقافي القيمي، وتخدم بعض من هذه السياسات اهدافاً تتناقض مع الهدف السكاني المتعلق بالخصوبة. وكذلك قد يتناقض الهدف السكاني، وخصوصاً ذلك المؤيد للانجاب، مع الدور الذي ترغب المرأة أن تقوم به في المجتمع. هناك حاجة اذا الى توحيد هذه السياسات لخلق توازن بين الهدف السكاني المتعلق بالخصوبة والاهداف المجتمعية الأخرى من جهة، والدور الذي ترغب المرأة ان تقوم به في المجتمع من جهة أخرى.

١٢- ان اعتماد سياسات سكانية محددة خاصة المؤيدة للانجاب، تؤدي الى التساؤل حول مدى توافق هذه السياسات مع مصالح المرأة، لاسيما في غياب كثير من الخدمات الصحية والاجتماعية، وفي ظل الافتقار الى معلومات حول اتجاهات المرأة نحو الخصوبة.

١٣- هناك علاقة بين السياسات المحددة للخصوبة والاتجاه الذي بدأ ينمو في زيادة فئة كبار السن، وهذا يعني ان المجتمع سيتحمل بعد فترة زمنية العناية بكبار السن إضافة الى رعاية الأطفال. لذلك من الضروري تضمين سياسات الخصوبة آليات للعناية بالفئات السكانية الاخرى التي ستتأثر بالسياسات الجديدة على المدى المنظور.

١٤- إن قوانين العمل الخاصة بتشغيل النساء تعترف بأهمية الدور الأمومي الذي تقوم به المرأة، ولكنها في الوقت ذاته قد تحدّ من فرص عملها خاصة في القطاع الخاص الذي يفضل تشغيل الذكور على الاناث. لذلك لابد من الانتباه الى هذه القضية ورصد آثارها بهدف ايجاد الحلول الملائمة لمواجهة المعوقات التي قد تنجم عنها.

باء - السياسة السكانية الخاصة بالخصوبة

١٥- ان المجتمع العربي الذي يعمل على تحقيق تنمية مستقلة مطالب بالدعوة الى زيادة السكان على المستوى القومي لمواجهة التحولات الدولية الكبيرة التي تأخذ شكل تكتلات دولية. وهو مطالب كذلك بتهيئة هذا الكم من البشر لمواجهة هذا التحدي الذي يأخذ شكلا جديدا في هذه المرحلة الراهنة.

١٦- ان السياسة السكانية المتكاملة في وحدتها لا يمكن ان تتجزأ على حساب العناصر الاخرى المكونة لها. وزيادة الانجاب هي أحدى الوسائل لمواجهة القضية السكانية في الاقطار المؤيدة للانجاب، حيث يمكن كذلك مواجهة قلة السكان عن طريق ترشيد الاستخدام للقوى العاملة ورفع الانتاجية والاستعانة بالعمالة العربية.

١٧- ثمة تناقض بين سياسة زيادة الانجاب والقوانين والنظم السائدة في الدول العربية الخاصة بالتعليم. لذلك من الضروري اعادة النظر في هذه النظم لتصبح مرنة بحيث تسمح للمرأة ممارسة المهمتين دون تناقض بينهما أي دون أن تتسرب من التعليم أو تعزف عن الزواج.

١٨- ان السياسات المؤيدة للانجاب تضع أعباءً اضافية على المرأة العربية التي تعيش تحت ضغط المسؤوليات المتعددة والمتنوعة. لذلك من الأهمية بمكان دراسة هذه السياسة ومتطلباتها على ضوء العبء الحالي للمرأة العربية.

١٩- عند مطالبة المرأة بزيادة الانجاب هناك مستلزمات أساسية لا بد من تأمينها من قبل الأسرة والمجتمع لتساعد المرأة المنجبة على القيام بهذه المسؤولية.

٢٠- تظهر الدراسات ان هناك علاقة عكسية بين التعليم ومستوى الانجاب وهذا العامل له تأثير أكثر وضوحاً من العلاقة بين العمل والخصوبة، لاسيما وان مستوى الخصوبة في حالة المرأة التي تخرج الى العمل وتتقاضى أجراً في القطاع الرسمي هو الذي يتأثر اكثر بالسياسة السكانية من مستوى الخصوبة في حالة المرأة العاملة في القطاع غير المنظم.

٢١- ان السياسات المؤيدة للانجاب وما يرافقها من قوانين تعطي المرأة حقوقاً خاصة بالأمومة، تفسح المجال امامها للتغيب لفترات طويلة عن العمل. ان مثل هذا التغيب وتكراره يؤديان بالضرورة الى فقدان المرأة العربية لمهاراتها الانتاجية، مما يفرض اعتماد أنماط عمل مرنة تساعد المرأة على عدم الانقطاع تماما عن عملها ووضع آليات ملائمة تؤمن اعادة تأهيل المرأة للعودة الى عملها عند انقطاعها عن العمل.

٢٢- تصاحب السياسات السكانية المؤيدة للانجاب قوانين خاصة تحفز على تنفيذ هذه السياسة، الا انه لا توجد معلومات تفصيلية عن مدى استفادة المرأة العربية من هذه القوانين.

٢٣- هناك حاجة لدراسة انعكاس زيادة عدد السكان ذكوراً وإناثاً في سن العمل على المـــرأة ووجود فرص عمل لها.

٢٤- ان ظواهر زيادة الاناث على الذكور والتأخر في الزواج والعزوبية ظواهر تزداد شيوعاً في بعض الدول العربية، وهذا يحتاج الى دراسة متعمقة لتفّهم هذه الظواهر والتعامل معها على أسس علمية.

٢٥- تهتم السياسات المؤيدة للانجاب بالمراحل الاولى للطفولة الى جانب رعاية الأم، ولكـــن هناك مسؤولية مستمرة لرعاية الاطفال والأمهات خلال مراحل حياتهم. لذلك يتعين أن تأخذ السياســات السكانية هذه الناحية في الاعتبار عند صياغتها.

٢٦- ان بعض الاتجاهات تدل على أن الحافز المادي قام بدور أساسي في تنفيذ السياســات المؤيدة للانجاب، ويبقى التساؤل حول مدى ملاءمة هذا الحافز لتكلفة تنشئة الطفل خلال مراحل حياته.

٢٧- ان الربط بين التعليم وانخفاض الخصوبة وتأخر سن الزواج يأتي أصلاً من نظرة تحليليـــة حول المرأة في الدول الصناعية لاسيما وأن النظم التعليمية السائدة في بعض الدول العربية مستقاة مـــن النظم التعليمية الغربية. لذلك من المهم اعادة النظر في هذه النظم ومحتواها بحيث تستقى من قيـــم المجتمع ومتطلباته، خاصة في مجال السياسات السكانية.

٢٨- أن الصراع الديمغرافي مع الصهيونية ليس في حقيقته صراع عددي فقط إنما تكمن أهميتـــه في نوعية هذا العدد، وكثافته ومقدرته على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. ولذلك فان تقديم الدعم للشعـب الفلسطيني بصفة مستمرة واجب وطني.

٢٩- ان زيادة السكان بالنسبة للشعب الفلسطيني هامة - بحد ذاتها - لأن هذا الكم يشكل قـوة ضاغطة لابد من الحفاظ عليها ووضعها في الاعتبار عند قيام أية تحركات سياسية.

٣٠- ان الزيادة السكانية للشعب الفلسطيني مطلوبة عدداً وليس نوعاً فقط وذلك لتثبيـــت السكان في الريف لمواجهة ووقف عملية بناء المستوطنات التي يستخدمها الاحتلال الاسرائيلي لخلـــق مناطق عزل بشري للسكان العرب.

٣١- تقوم المرأة الفلسطينية بدور هام في انتفاضة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتـــلال، فهي بمثابة العامود الفقري المنظم للشعب الفلسطيني، لكونها المسؤولة عن الانجاب أولا، ثم عن الانتـــاج والتعليم وتقديم الخدمات ثانيا. فهي أساسا تقوم بسد الثغرات التي يفتحها الاحتلال الاسرائيلي لحجـب او تقليص امكانية تطوير الشعب الفلسطيني.

٣٢- ان وضع سياسات سكانية هي أساس اجراء حكومي. وبسبب غياب دولة للشعب الفلسطيني على مدى أربعة عقود سابقة، لم تظهر سياسات سكانية خاصة بالشعب الفلسطيني، ولكن هناك السياسات السكانية الاسرائيلية والتي تفرض تحليلها وتحديد انعكاساتها على الشعب الفلسطيني عامة والمرأة الفلسطينية خاصة.

٣٣- ان للمرأة الفلسطينية خصوصية بسبب مقدرتها على تنشئة أطفال يشاركون في ثورة الحجارة لمدة سنتين متواصلة. ولذلك من الضروري إلقاء مزيد من الضوء على مكونات هذه الخصوصية.

٣٤- ان للتعليم دور أساسي في رفع مستوى المرأة الفلسطينية ووعيها وفي رفع مستوى نضالها ونوعيته، ولكن في الوقت نفسه يتضارب التعليم كمتغير مع هدف زيادة عدد الشعب الفلسطيني إذ تدل الدراسات أنه مع ازدياد التعليم يقل مستوى الخصوبة. لذلك لابد من دراسة وسائل التعامل مع هذا التضارب.

٣٥- ان السياسة السكانية لزيادة الانجاب في العراق بدأت في عام ١٩٧٤/١٩٧٣ عند وضع خطة التنمية الخمسية، وزادت أهمية هذه السياسة مع الحرب العراقية-الايرانية. أي أن السياسات السكانية المؤيدة للانجاب كانت استجابة لحاجات التنمية في العراق أولا. وهي أساسا سياسة سكانية واضحة مدعمة بالقوانين والتشريعات. ويعتبر وضع وتنفيذ هذه السياسات تجربة عربية تستحق التوثيق والتحليل للاستفادة من خبراتها في مجال رصد آثارها على المدى الطويل، ورصد المشكلات الناجمة عنها حتى يمكن مواجهتها، وتحديد متطلبات رعاية الأم والطفل بعد السنة الثانية، وكذلك تحديد الأعباء الموكلة للمرأة وطرق مواجهتها.

٣٦- لقد أبرزت أوراق العمل القطرية حول فلسطين والعراق أثر الحروب على الواقع الديمغرافي بصورة عامة، ولكنها لم تبرز بالشكل الكافي المشكلات غير المرصودة علمياً الخاصة بأثر هذه الحروب على الخصوبة بالتحديد، لاسيما في اطار الخصوبة وعلاقتها بالمسافة الزمنية والجغرافية التي تفرق بين الزوجين وانقطاع المعتقل الفلسطيني والأسير العراقي عن أسرته لسنوات عديدة متواصلة وانقطاع أعداد كبيرة من المفقودين العراقيين عن أسرهم بدون التثبت من مصيرهم، مما يجمّد من خصوبة الزوجة الملتزمة بزواجها انسانياً ونفسيا وقانونيا.

٣٧- ان السياسة السكانية الخاصة بالحد من الانجاب لم تحقق الاهداف المرجوة في الاقطار العربية المعنية بسبب القيم والعادات والتقاليد والتنشئة الاجتماعية التي لم تؤخذ في الاعتبار بالكم الكافي عند برمجة هذه السياسات.

٣٨- ان تنظيم الاسرة هو جزء من السياسة السكانية، والمرأة والرجل هما وسائل وغايات يحققان الاهداف المبتغاة، فلا بد إذن من اجراء تخطيط وتنظيم للأسرة بشكل شامل ومتكامل بحيث يكون لكلٍ منهما دوره الواضح في ذلك.

٣٩- ان تنظيم الاسرة هو أحد الوسائل الفاعلة لاعطاء الحرية الكاملة للمرأة والرجل على السواء لاتخاذ قرارات أسرية كما وانه احد الوسائل لرفع نوعية الخصائص السكانية المطلوبة للوصول الى التنمية المرجوة.

٤٠- لقد أغفلت الدراسات التي تم اعدادها حول السياسات المتبعة للحد من الانجاب، دور الرجل في هذه العملية. فلا بد إذن من أن تأخذ وسائل الاعلام دورها لتوعية الرجل والمرأة على السواء بمسألة تنظيم الأسرة.

٤١- هناك عوامل أخرى تؤدي الى انخفاض الخصوبة غير التعليم والصحة. فمثلا ان ارتفاع نسبة العازبات وتأخير سن الزواج وهجرة الذكور والقلق النفسي وعدم الاستقرار والتهجيرفي لبنان تشكل عوامل اضافية تَحدُّ من الانجاب.

٤٢- لقد اظهرت احدى الدراسات أن لبرامج تنظيم الأسرة اثر محدود على تخفيض مستوى الخصوبة، بل بينت ان سن الزواج هو العامل الأساسي في التخفيض النسبي لمستوى الخصوبة، لذلك من الضروري اعتبار تأخر سن الزواج من المتغيرات الهامة التي تؤثر على مستوى الخصوبة.

٤٣- من الضروري اقناع رجال الدين بالمساهمة في تضمين الرسالة الدينية توجيهات حول مسؤولية الوالدين تجاه تنظيم الاسرة وارتباط ذلك بمسؤوليتهما في رعاية الاطفال.

جيم - <u>السياسات السكانية الخاصة بالهجرة وانتقال العمالة</u>

٤٤- من أهم أهداف انتقال العمالة بين الاقطار العربية الوصول الى التكامل السكاني فيما بينها، إلا ان حركة السكان السائدة لا تتضمن آليات تساعد على مواجهة المشاكل الاجتماعية والنفسية الخاصة بالتأقلم مع الواقع الجديد للافراد او للأسرة الوافدة، وهذه قضية تستدعي الاهتمام لتحديد هذه الآليات كجزء من تفاصيل تنفيذ سياسة انتقال العمالة العربية.

٤٥- إن نجاح السياسات الخاصة بانتقال العمالة يتطلب، ضمن أمور عديدة، رصداً لاحتياجات سوق العمل في الاقطار المستقبلة للعمالة وتأهيل العمالة الوافدة على أساسها، بحيث تتواءم مخرجات التعليم ومدخلات العمل.

٤٦- ان الهجرة وانتقال العمالة دُرست خلال الفترة الزمنية الماضية من ناحية اقتصادية تهتم بالعائدات المالية، إلا ان هناك عوائد اجتماعية تستحق الدراسة والتحليل بهدف تعظيم الفوائد القومية والمجتمعية والفردية الناتجة عنها.

٤٧- ان انتقال العمالة لا يتمثل في انتقال الذكور فقط للعمل، بل هناك انتقال للأيدي العاملة النسائية وكذلك انتقال للأسر بأكملها، ولكل من هذه الحالات خصوصيات في أوضاعها تستحق الرصد والتحليل لاستكشاف مجالات لتقديم العون في عملية الاندماج في المجتمع الجديد.

٤٨- عند رصد الظواهر الاجتماعية الناتجة عن حركة السكان وانتقال العمالة، مثل الزواج بين العرب، لا بد من وضع ذلك ضمن اطار المفاهيم السائدة في البيئة التي ينتمي اليها الزوج والزوجة حتى يعطي هذا الرصد الحجم الحقيقي لهذه الظواهر ضمن واقعها بحيث تسمح بتفهمه وتحليله والتعامل معه بطريقة موضوعية.

٤٩- ان موضوع الهجرة يمس نواحٍ متداخلة من حياة الاسرة العربية ويصبح من الضروري رصد العلاقة بين مختلف هذه النواحي لتفهم الواقع الحقيقي للقضية وحجمها.

٥٠- ان المعاناة من الهجرة الخارجية وانتقال أحد الزوجين للعمل خارج قطره تقع على الأسرة بأكملها وليس على المرأة وحدها، وذلك بسبب صعوبة تكيف الفرد مع الواقع الجديد بدون أسرته وصعوبة التفاعل الثقافي من ناحية وزيادة مسؤولية الأم وغياب رمز السلطة التقليدية بالنسبة للأطفال من جهة ثانية.

٥١- ان انتقال العمالة العربية على أساس أسري يشكل ضمانا لتحقيق استقرار أكثر للعمالة العربية ويؤدي الى تعميق الشعور بالانتماء القومي.

٥٢- ان الدراسات القطرية بينت بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن انتقال العمالة، مما يتطلب اجراء دراسات قومية تسمح بالمقارنة بين تجارب الاقطار المختلفة في مجال انتقال العمالة وآثارها على المرأة والاسرة.

٥٣- ان الدراسات الميدانية في مجال الهجرة لا تزال محدودة، وبشكل خاص في مجال هجرة الاناث، مما يتطلب التوجه الى المنظمات العربية والدولية والمنظمات النسوية لدعم مثل هذه الدراسات.

٥٤- بينت بعض الدراسات المحدودة أن المرأة تقوم بأدوارٍ هامة في العائلة عند غياب زوجها لاسيما في مجال تنشئة الاطفال والاهتمام بتعليمهم، واتخاذها القرارات المناسبة مما يزيد من ثقتها بنفسها وثقة زوجها وأسرتها بها.

٥٥- ان ممارسة المرأة لمسؤولياتها في رعاية الأسرة عند غياب زوجها اضطرها الى القيام بأدوار جديدة وتعلّم مهارات غير تقليدية مما أضاف اليها الكثير من الخبرات الحياتية.

٥٦- لا بد من الأخذ في الاعتبار الحاجات النفسية للمرأة عند هجرة زوجها ووضع برامج ارشادية وخدمية تساعدها على تفهم هذه الحاجات والتعامل معها.

٥٧- ان للهجرة تأثيراً على المهاجر نفسه وعلى أسرته، إذ أن المهاجر غالبا ما يقع ضحية للمساومة التي تحدث في الكثير من البلدان وخاصة في سوق العمل، وللمنافسة الحادة بين العامل العربي والاجنبي، ومقدار الدخل والتحويل الرسمي ومدى ارتباط ذلك بمصلحته الفردية والعامة.

٥٨- أن مواجهة مشكلات لبنان بما لها من أثر مباشر على مكانة المرأة تتطلب مجموعة من الحلول العاجلة التي تساهم في اصلاح البنية الاجتماعية التحتية واعادة النظر في التشريعات وزيادة حجم المساعدات وغير ذلك من الحلول العاجلة. وتلك الحلول تتطلب العمل ودونما انتظار على التأكيد على دور الاصلاحات السياسية والاجتماعية الشاملة التي تحد من الاثار السلبية للطائفية، وتهيء الاساس الموضوعي لبناء لبنان العربي الموحد.

٥٩- افرزت الحرب في لبنان ظواهر عديدة مثل التهجير، والهجرة، والعنف، والتدهور السريع في الأوضاع الاقتصادية وانقطاع الخدمات الاساسية، وتفكك العلاقات الاجتماعية، وانحسار النشاطات الاجتماعية، والتي بدورها لها أثر كبير على المرأة اذ انه من الصعب فصل أية ظاهرة ودراسة أثارها بحد ذاتها بمعزل عن الظواهر الاخرى.

٦٠- مع كل ما للحرب اللبنانية من أثار سلبية، الا ان المرأة اللبنانية استطاعت ان تحافظ على تماسك الأسرة الذي اعطى بعض الطمأنينة للأسرة اللبنانية.

دال - <u>الاحصاءات والبيانات والدراسات</u>

٦١- ثمة مشكلة أساسية في الدراسات السكانية التي تعتمد على بيانات الامم المتحدة حول السياسات السكانية، إذ تتضمن هذه البيانات اجابات لدول المنطقة حول استبيان يوزع عليها بحيث تعطي الموقف الرسمي المعلن ولا تبين الممارسات الفعلية لتلك الدول، أي أن هذه البيانات تصف المواقف المعلنة فقط.

٦٢- تعتمد الاحصاءات الموجودة لدى الامم المتحدة مقاييس متفاوتة حسب أوضاع كل قطر، لذلك هناك حاجة لاجراء دراسات قطرية تعبر عن خصوصية الحالة وتسمح بالمقارنة والتحليل والتعليل.

٦٣- ان الدراسات الموجودة حول أثر السياسات السكانية لم تدرس بالشكل الكافي اتجاهات المرأة المنجبة وكذلك اتجاهات الرجل، وتساعد معرفة هذه الاتجاهات على وضع برامج لتغيير الاتجاهات والسلوك بما يتلاءم وأهداف السياسة السكانية المعتمدة.

٦٤- ان هناك معلومات شحيحة ودراسات قليلة حول النواحي الاجتماعية لحركة السكان في المنطقة العربية وخارجها عموماً لاسيما ما يتعلق باثر هذه النواحي على المرأة العربية.

٦٥- ان الدراسات الحالية تبين صعوبة تحليل قضية انتقال العمالة بسبب عدم توفر المعلومات بشكل كاف حولها، لاسيما تلك المعنية بالمرأة وعلاقة الهجرة بالخصوبة.

سادسا - التوصيـــات

يتوجه المشاركون في الاجتماع بالتوصيات التالية الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (UNIFEM) وصندوق الامم المتحدة للسكـــان (UNFPA) والمنظمات الدولية المتخصصة الاخرى والى الاتحاد النسائي العربي العام آخذين في الاعتبار أهمية هـــذه التوصيات والعمل على تنفيذها على المدى القصير حيث أنها ستكون عند تنفيذها قاعدة أساسية مـــن المعلومات تساعد على التحليل الموضوعي والعلمي لآثار السياسات السكانية على المجتمع العربي عامـــة وعلى الأسرة العربية بأفرادها الذكور والاناث وعلى وجه الخصوص المرأة العربية.

ألف - <u>مسوحات بحوث ودراسات</u>

١- دعوة الاسكوا لطبع البيانات الاحصائية الخاصة ببحث «العائلة العربية وآثار التحـــولات الاجتماعية والاقتصادية على المرأة والأسرة العربية» الذي قام بتنفيذه الاتحاد النسائي العربي العام.

٢- اجراء دراسات ميدانية في مجال السياسات السكانية تعتمد على عينات كبيرة الحجم، حتى يتسنى تعميم نتائجها للاسترشاد بها عند وضع برامج سكانية ملائمة، وتشجيع اجراء دراســـات انثروبولوجية صغيرة الحجم مرافقة لها بحيث تعطي رؤية للقضايا المدروسة.

٣- اجراء دراسات تحليلية ميدانية عن الأسرة العربية تدرس القيم والعادات والتقاليـــد الاجتماعية وأساليب التنشئة الاجتماعية المعتمدة بهدف توجيه التغيرات المطلوبة في هذا المجال.

٤- اجراء دراسات ميدانية قطرية يتم التخطيط لها على أساس مركزي قومي يسمح بالمقارنـــة بين الأقطار لتقييم نتائج السياسات السكانية المعتمدة الخاصة بالانجاب وتحديد آثارها على المـــرأة العربية ومدى استفادة المرأة من القوانين والخدمات المحفزة لتنفيذها.

٥- اجراء دراسات ميدانية تفصيلية حول اتجاهات الذكور نحو قضية الانجاب والدور المنـــوط بهم في التنشئة الاجتماعية وموقفهم من دور المرأة المتغير بهدف الوصول الى صيغ ملائمة لتطوير ادوار الجنسين في تحمل مسؤولياتهم الأسرية والمجتمعية.

٦- اجراء دراسة لرصد ما يترتب على قوانين العمل الخاصة بتشغيل النساء من آثار على فـــرص عمل المرأة في القطاع الخاص تحديداً.

٧- دعوة الاسكوا الى السعي للحصول على الدعم المالي الكافي لاجراء مسوحات قطرية حـــول الهجرة والقيام بتنسيق عملية اعداد هذه المسوحات ومن ثم تنفيذها والاهتمام بتوحيد الادوات البحثيـــة المستخدمة في هذه الدراسات بغية الوصول الى نتائج تسمح بالمقارنة ما بين الاقطار وتسمح بتكويـــن منظور قومي في الوقت ذاته.

٨- اجراء دراسات متعددة التخصصات تتضمن النواحي الثقافية والنفسية في مجال انتقال العمالة العربية بين أقطار المنطقة والهجرة الداخلية والخارجية عامة وتاثير ذلك على المرأة والأسرة.

٩- جمع البيانات التفصيلية واجراء دراسات ميدانية متخصصة، تكون نتائجها قابلة للتعميم وذلك حول خصائص المرأة العربية الوافدة وأوضاعها لوضع برامج تهدف الى تقديم الارشادات والخدمات لها.

١٠- اجراء دراسات ميدانية ترصد ما يترتب على الهجرة العائدة من اثر على المجتمع المحلي وعلى الأسرة عامة وعلى المرأة خاصة.

١١- اجراء دراسات لرصد التغيرات النوعية التي طرأت على الخصائص الأساسية في شخصية المرأة العربية خلال فترة غياب الزوج ومدى قدرة هذه الخصائص على دفع المرأة والرجل على التأقلم مع الظروف الجديدة بعد عودة الرجل.

١٢- اجراء دراسات مقارنة بين أوضاع الأسر الوافدة والأسر المستقرة ومعرفة نوعية المشاكل التي تواجه النوعين من الأسر.

١٣- اجراء دراسات تفصيلية تبين الأدوار المتنوعة التي تقوم بها المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة.

١٤- قيام المنظمات الدولية وخاصة الاسكوا بدعم البحوث الميدانية التي تساعد على تحديد اكثر لآثار الحرب اللبنانية وتمكّن اللبنانيين من وضع البرامج والمشروعات الرامية لمساعدة الأسرة المتضررة، ودعم مكانة المرأة.

١٥- إجراء دراسة تفصيلية حول أوضاع المرأة اللبنانية في مواجهة اعباء الحرب بهدف تحديد أولويات العمل في مجال التنمية الشاملة والمتكاملة.

باء - <u>الندوات والحلقات الدراسية</u>

١٦- دعوة منظمة الاسكوا وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة وصندوق الامم المتحدة للسكان لعقد ندوة لمناقشة مشروع نموذجي لسياسات سكانية متكاملة تجمع بين العائدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين القطري والقومي.

١٧- دعوة منظمة الاسكوا وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة وصندوق الامم المتحدة للسكان لعقد ندوة حول أثر قوانين العمل الخاصة بتشغيل المرأة على فرص عمل المرأة في القطاع الخاص.

١٨- دعوة منظمة الاسكوا وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة وصندوق الامم المتحدة للسكان والاتحاد النسائي العربي العام لعقد ندوة حول دور المنظمات غير الحكومية والنسائية منها على وجه التحديد في وضع السياسة السكانية والمساهمة في تنفيذها على الصعيدين القطري والقومي.

١٩- دعوة منظمة الاسكوا لعقد ندوة متخصصة عن الهجرة العائدة تناقش اثر هذه الظاهرة على المجتمع والأسرة عامة والمرأة بصفة خاصة.

جيم- برامج ومشروعات

٢٠- مساندة المرأة اللبنانية للقيام بدورها المحوري لبناء الفرد اللبناني الامثل والجديد نفسياً وتربوياً واجتماعياً، والذي بدونه لن يستمر لبنان ككيان وصيغة للتعايش الاجتماعي والسياسي.

٢١- دعوة المنظمات الدولية الى دعم الجهود الرامية الى تنفيذ البرامج الاعلامية وبرامج التوعية المعتمدة على وسائل الاعلام الجماهيري وعبر الجمعيات الاهلية المتوجهة الى المرأة (ذات الدور الاساسي في التنشئة الاجتماعية) بهدف مواجهة الاثار السلبية الناجمة عن الحرب في اتجاه تنشئة جيل لبناني عربي موحد.

٢٢- دعوة كافة الجمعيات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم كل المساعدات المادية والمالية لتطوير المؤسسات ودعم المشروعات التي تحسن من الأوضاع السكنية والمعيشية وتوفر فرص العمل للأسر الفقيرة وخاصة أسر الذين تضرروا في الحرب اللبنانية.

٢٣- تقديم الدعم المالي والفني للجمعيات الأهلية التي تقوم بادوار وطنية تسعى الى وحدة لبنان وتقدم خدمات أساسية تساعد على استمرار تماسك الأسرة اللبنانية.

٢٤- دعوة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بتقديم الدعم المطلوب لتطوير برامج المرشدات الاجتماعيات العاملات في لبنان حتى يتسنى لها تحسين خدماتها وتوسيع مناطق عملها.

٢٥- دعوة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم الدعم المطلوب لتطوير المشروعات القائمة التي تهدف الى تنمية الطاقات النسائية وأقامة مشروعات جديدة تهتم بالبناء الاجتماعي والنفسي للمرأة اللبنانية والطفل اللبناني.

سابعا - توصيات خاصة

(١) بما أن للحروب آثار على الخصوبة، لاسيما بالنسبة للمعتقلين الفلسطينيين والأسرى اللبنانيين والأسرى العراقيين، ونظراً لأهمية عودة الرجال الى أسرهم حتى يتسنى للأسرة متابعة الحياة الطبيعية التي هي حق من حقوقها الانسانية،

يدعو الاجتماع الأمين العام للأمم المتحدة الى:

(أ) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ المواثيق الخاصة بحقوق المعتقلين من الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين المحتلة بهدف وضع حدٍ لمعاناتهم ومعاناة أسرهم؛

(ب) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ المواثيق الخاصة بالأسرى اللبنانيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين المحتلة لوضع حد لمعاناة الأسرى وعوائلهم؛

(ج) بذل جهد دولي أكبر للضغط على ايران لتنفيذ التبادل الشامل لأسرى الحرب بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة لذلك، ووضع حد لمعاناة الأسرى وعوائلهم.

(٢) نظراً للظروف الخاصة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال ونظراً لما تقوم به المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من ادوار لرعاية الأسرة والحفاظ على تماسك المجتمع، يدعو الاجتماع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على وجه التحديد، الى تقديم الدعم المالي والفني للمرأة الفلسطينية ليتسنى لها الاستمرار في القيام بادوارها الأسرية والمجتمعية المحورية في الظروف الحالية للمجتمع الفلسطيني.

ثامنا - الجلسة الختامية

قام الدكتور علي فاعور (لبنان) بالتحدث بإسم الخبراء المشاركين في الاجتماع بتوجيه الشكر الى الاسكوا على عقدها للاجتماع وتنفيذها له بكل حيوية وفاعلية. وكذلك شكر الاتحاد النسائي العربي العام لما ابداه من تعاون في تقديم الخدمات التي سهلت من أعمال الاجتماع وساهمت في انجاحه.

قامت السيدة منال يونس عبد الرزاق الآلوسي، الأمين العام للاتحاد النسائي العربي العام، بشكر الخبراء المشاركين في الاجتماع على اسهامهم في أعمال الاجتماع، ذلك الاسهام الذي تميز بحيويته وصدقة وعلميته. كذلك شكرت الاسكوا على تعاونها المستمر مع الاتحاد راجية أن يستمر هذا التعاون بصفة دائمة.

وكذلك قامت الدكتورة ثريا احمد عبيد، مسؤول أقدم للشؤون الاجتماعية/برامج المرأة والتنمية، بشكر الخبراء المشاركين على تفاعلهم الحي في أعمال الاجتماع مما أدى الى اثراء المناقشات وبلورة الاتجاهات وصياغة التوصيات. كذلك أكدت على أهمية دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للاجتماع وتوجهت له بالشكر مرة ثانية. واخيراً تقدمت بالشكر الى الاتحاد النسائي العربي، ممثلاً في الامين العام وباقي جهازه الفني الاداري، ووعدت ان تعمل اللجنة على تكرار مثل هذا النشاط الناجح.

ملحـق (١)

قائمـة باسمـاء المشاركيـــن

المملكة الاردنية الهاشمية

احمد عبد الرحمن حمودة	استاذ، قسم الدراسات السكانية، الجامعة الاردنية ص. ب. ٩٢٦٥٢٠ عمان
موسى عبودة سمحة	استاذ، قسم الدراسات السكانية، الجامعة الاردنية، عمان
أمل حمد الفرحان	استاذ، الجامعة الاردنية، ص. ب. ٧٥٧ عمان

الامارات العربية المتحدة

موزة عبيد غباش	مدرس، قسم الاجتماع، جامعة العين الامارات العربية المتحدة، ص. ب. ١٠٨٦ دبي

البحـريـن

منيرة احمد فخرو	استاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية جامعة البحرين، ص. ب. ٣٢٠٣٨ البحرين

الجمهوريـة العراقيـة

عبد الغفور الاطرقجي	مدير قسم تخطيط التنمية الاجتماعية وزارة التخطيط بغداد تلفون ٥٣٧٠٠٧١-٦٧٤ او ٢٦١
فيحاء هاشم الآلوسي	مدير باحثين، وزارة التخطيط بغداد تلفون ٥٥٦٧٣٦٨
انعام جلال توفيق	استاذ مساعد كلية الاداب، قسم الاجتماع جامعة بغداد بغداد تلفون ٤٤٤١٤٤٥
منصور الراوي	استاذ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد بغداد تلفون مكتب ٤٢٢٠٠٧١، بيت ٥٥٥٩٦٧٤

فوزية العطية — استاذ، قسم الاجتماع، كلية الآداب
جامعة بغداد، الوزيرية
بغداد
تلفون ٥٥٥٣٤٢٩

هناء محسن العكيلي — استاذ مساعد، جامعة المستنصرية
بغداد
تلفون مكتب ٢٤٠٢/٤١٦٨٥٠١، بيت ٥٤١٥٩٤٠

يونس حمادي علي — استاذ، كلية الآداب، جامعة بغداد
بغداد
تلفون ٥١١٦٢٦٨

حذام محمود المهدي — عضوة مكتب تنفيذي، الاتحاد العام لنساء العراق
العراق

الجمهورية اللبنانية

هدى زريق — المدير الاقليمي، مجلس السكان
ص.ب. ١١٥
الجيزة ج . م . ع

ناهد عسيران — استاذ مشارك، قسم علم النفس، جامعة البحرين
ص. ب. ٣٢٠٣٨
البحرين

على فاعور — استاذ /رئيس فرع الدراسات العليا (الدكتوراه)
الجامعة اللبنانية ص. ب. ١١٣/٥٥٢٠
بيروت

جمهورية مصر العربية

محمد ابو مندور الديب — استاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة، جامعة القاهرة
الدقي، القاهرة

سارة فهيم لوزا — مستشار ومدير مكتب مستشاري التحليل
والتخطيط الاجتماعي (سباك)
١٨ب، شارع المرعشي
الزمالك، القاهرة

صفية اسماعيل مجدي — خبير قسم علم النفس
كلية الآداب، جامعة القاهرة
٣٠ شارع مصدق
الدقي، القاهرة

نازك خليل نصير — استاذ قسم الاجتماع، الجامعة الامريكية
١٢١ شارع التحرير
القاهرة

ليلى محمود نوار	رئيس وحدة السياسات السكانية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مدينة نصر

الاتحاد النسائي العربي العام

منال يونس عبد الرزاق الآلوسي	الأمين العام
افتخار احمد ايوب	الأمين المساعد للشؤون المالية
فضيلة عباس حميدي	مدير مكتب الأمانة العامة
سوسن شاكر مجيد الجلبي	مديرة التدريب، مركز تدريب القيادات النسوية العراق تلفون المنزل ٥٢٢٨٧٠٩ والاتحاد ٤٢٥٦٢١٧
ايمان فاضل توفيق السامرائي	استاذ مساعد، كلية الآداب، جامعة المستنصرية وخبيرة المعلومات والتوثيق في الاتحاد النسائي العربي العام بغداد تلفون ٤٢٢٧١١٧
ساهرة عبد الله الفياض	مدرس مساعد، قسم علم النفس، كلية الآداب جامعة المستنصرية العطيفية الثانية، محلة ٤٠٩ زقاق ١٠ رقم الدار ٣٩ بغداد تلفون ٥٢٢٦٥٧٢
جميلة سعد محمد	مساعدة باحث بغداد تلفون ٤٢٢٧١١٧

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ثريا عبيد	مسؤول أقدم للشؤون الاجتماعية/برامج المرأة والتنمية
أمينة آدم	مسؤول للشؤون الاجتماعية/برامج المرأة والتنمية
ميرندا حوا	مساعدة برامج المرأة والتنمية

ملحق رقم (٢)

جدول الاعمـال

١- افتتاح الاجتماع

٢- انتخاب اعضاء المكتب

٣- تنظيم اعمال الاجتماع

٤- سياسات الخصوبة واثرها على الهيكل السكاني ودور المرأة العربية فيها: منظور اقليمي.

٥- أثر السياسات المؤيدة للانجاب على المرأة العربية: دراسة حالة العراق.

٦- أثر السياسات المؤيدة للانجاب على المرأة العربية: دراسة حالة فلسطين.

٧- أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية: دراسة حالة مصر.

٨- أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية: دراسة حالة تونس.

٩- أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية، منظور اقليمي.

١٠- أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية: دراسة حالة مصر.

١١- أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية: دراسة حالة الاردن.

١٢- أثر الهجرة الداخلية الناجمة عن الحروب على المرأة العربية: دراسة حالة لبنان.

١٣- اعتماد التقرير النهائي.

ملحق رقم (٣)

جـــدول الجلســـات

الاثنين ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

الساعة ٩ر٣٠ - ١٠ر٣٠	تسجيل المشاركين
١٠ر٣٠ - ١١ر٠٠	الافتتاح
١١ر٠٠ - ١١ر٣٠	اقرار جدول الاعمال واختيار رؤساء الجلسات
١١ر٣٠ - ١٢ر٠٠	استراحة

الجلسة الاولـى

الساعة ١٢ر٠٠ - ٢ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول سياسات الخصوبة والمرأة العربية: منظور اقليمي.

الجلسة الثانية

الساعة ٥ر٠٠ - ٧ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقتي العمل حول الاتجاهات السكانية في فلسطين واوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

الجلسة الثالثة

الساعة ٩ر٣٠ - ١١ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الانجاب على المرأة العربية: دراسة حالة العراق
١١ر٠٠ - ١١ر٣٠	استراحة

الجلسة الرابعة

الساعة ١١ر٣٠ - ١ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية: دراسة حالة مصر.

الجلسة الخامسة

الساعة ٣ر٣٠ - ٥ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول أثر الهجرة الدولية والهجرة العائدة على المرأة العربية: منظور اقليمي.

الاربعاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

الجلسة السادسة

الساعة ٩ر٣٠ - ١١ر٠٠	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة: دراسة تحليلية للظاهرة في قرية مصرية.
١١ر٠٠ - ١١ر٣٠	استراحة

الجلسة السابعة

الساعة ٣٠ر١١ - ٠٠ر١	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول اثار انماط الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة العربية: دراسة حالة الاردن.
٠٠ر١ - ٣٠ر٢	استعراض ومناقشة ورقة العمل حول تأثير الهجرات الناجمة عن الحروب على أوضاع المرأة العربية: دراسة حالة لبنان.

الخميس ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

الساعة ٣٠ر٩ - ٠٠ر١١	التقرير النهائي والتوصيات.

ملحق رقم ٤

قائمة الوثائق

E/ESCWA/SD/89/WG.3/INF.1/Rev.1	مذكرة توضيحية
E/ESCWA/SD/89/WG.3/INF.2	جدول الجلسات
E/ESCWA/SD/89/WG.3/INF.3	قائمة بأسماء المشاركين
E/ESCWA/SD/89/WG.3/2	أبعاد وتأثير سياسات التنظيم العائلي على النساء العربيات: دراسة حالة تونس
E/ESCWA/SD/89/WG.3/3	سياسات الخصوبة والمرأة العربية: منظور اقليمي
E/ESCWA/SD/89/WG.3/4	التحركات السكانية والمرأة العربية: منظور اقليمي
E/ESCWA/SD/89/WG.3/5	آثار أنماط الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة الاردنية
E/ESCWA/SD/89/WG.3/6	تأثير الهجرات الناجمة عن الحروب على أوضاع المرأة العربية: دراسة حالة لبنان
E/ESCWA/SD/89/WG.3/7	أثر سياسات الحد من السكان على المرأة العربية: دراسة حالة مصر
E/ESCWA/SD/89/WG.3/8	الاتجاهات السكانية في فلسطين وأوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي
E/ESCWA/SD/89/WG.3/9	المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة: دراسة تحليلية للظاهرة في قرية مصرية
E/ESCWA/SD/89/WG.3/10	نتائج وتأثيرات سياسة تشجيع الانجاب على المرأة العربية: دراسة حالة العراق
E/ESCWA/SD/89/WG.3/11	خصوبة المرأة الفلسطينية بين الرؤيا القومية والواقع الاجتماعي.